تحاكموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت وامرهم ان يتبعوا أولا
تدل على ان لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالانثى كما لا تدل على عكسه فان
المفهوم حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم وقد
بينا ما كان الغرض انما منع مالك والشافعي رضي الله عنهما قتل الحر
بالعبد سواء كان عبده او عبد غيره لما روي عن علي رضي الله عنه ان
رجلا قتل عبده فجلده رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفاه سنة ولم
يقتله به ورفي عنه انه قال من السنة ان لا يقتل المسلم بذي عهد ولا
حر بعبد ولان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر بالعبد
بين اظهر الصحابة من غير نكير والقياس على الاطراف ومن سلم دلالة
فليس له دعوى نسخه بقوله تعالى النفس بالنفس لانه حكاية ما في
التوراة فلا يشبح ما في القرآن واحتجت الحنفية به على ان مقتضى
العد هو المؤدي وحده وهو ضعيف اذ الواجب على المخير يصدق
عليه انه واجب وكتب ولذلك قيل التخيير بين الواجب وغيره ليس تخييرا
لوجوبه وفي كتب على البناء للفاعل والقصاص بالنصب وكذا كل فعل
جاء في القرآن فمن عفي له من أخيه شيء أي شيء من العفو ان عفا له
لان تم وفائدته الاشعار بان بعض العفو كالعفو التام في اسقاط القصاص
وقيل عفي بمعنى ترك وشيء مفعول به وهو ضعيف اذ لم يثبت عفى الشيء
بمعنى تركه بل اعفاه وعفا يعدى بعن الى الجاني والى الذنب يقال
عفا الله عنك وقال تعالى عفا الله عنها فاذا أعدي به الى الذنب
عدي الى الجاني باللام وعليه ما في الآية كانه قيل فمن عفي له عن جناية
من جهة اخيه يعني ولي الدم وذكره بلفظ الاخوة الثابتة بينهما من
الجنسية والاسلام ليرق له ويعطف عليه فاتباع بالمعروف وأداء اليه
باحسان اي فليكن اتباع او فالامر اتباع والمراد به وصية العافي بان
يطالبه الدية بالمعروف فلا يعنف والمعفو عنه بان يؤديها بالاحسان
وهو ان لا يمطل ولا يبخس وفيه دليل على ان الدية احد مقتضى العمد
وهو ان لا يمطل ولا يبخس وفيه دليل على ان الدية احد مقتضى العمد

انما يعتبر

والا

والالهام تتبع الامر بادائها على مطلق العفو والشافعي رضي الله عنه
في المسئلة خولان ذلك اي الحكم المذكور في العفو او الدية تخفيف
منه تكم ورحمة لما فيه من التسهيل والنفع وقيل كتب على اليهود
القصاص وحده وعلى النصارى العفو مطلقا وخير هذه الامة بينهما
وبين الدية تيسيرا عليهم وتقدير الحكم على حسب مراتبهم فمن
اعتدى بعفة ذلك اي قتل بعد العفو واخذ الدية فله عذاب اليم
في الاخرة وقيل في الدنيا بان يقتل لامحالة لقوله عليه السلام لا اعافي
احدا قتل بعد اخذ الدية ولكم في القصاص حياة كلام في غاية
الفصاحة والبلاغة من حيث جعل الشيء محل ضده وعرف القصاص
ونكر الحياة ليدل على ان في هذا الجنس من الحكم نوعا عظيما من الحياة
وذلك لان العلم بوقوع القاتل عن القتل فيكون سببا حياة نفسين
ولانهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد فتثور الفتنة بينهم
فاذا اقتص من القاتل سلم الباقون وبصير ذلك سببا لحياتهم وعلى
الاول فيه اضمار وعلى الثاني فيه تخصيص وقيل المراد بالحياة الاخرى
فان القاتل اذا اقتص منه في الدنيا لم يؤاخذ به في الاخرة وتكم في
القصاص حياة يحتمل ان يكون خبرين لحياة وان تكون احدهما خبرا
والاخر صلة له او حال عن الضمير المستكن فيه وفي القصص اي
فيما قص عليكم من حكم القتل حياة او في القرآن حياة للقلوب
يا اولي الالباب ذوي العقول الكاملة نادا هم للتامل في حكمة القصاص
من استبقا الارواح وحفظ النفوس لعلكم تتقون في المحافظة على
القصاص والحكم بوجوبه او الاذعان له او عن القصاص فتكفوا عن القتل
عليكم اذا حضر احدكم الموت اي حضر اسبابه وظهرت امارته ان ترك
خيرا اي مالا وقيل مالا كثيرا لما روي عن علي رضي الله عنه ان مولى
له اراد ان يوصي ولم يعاينه درهم فمنعه وقال قال الله تعالى ان ترك
خيرا والخير هو المال الكثير وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلا اراد

ويبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)